اقترح تعديل اللائحة الداخلية لمتابعة إصدارها بأسرع وقت ممكن

الطبطبائي يسأل جميع الوزراء عن القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية

أعلن النائب د. وليد الطبطبائي عن تقديمه سؤالاً برلمانياً إلى جميع الوزراء -كل فيما يخصه-، يستفسر فيه عن القوانين التي لم يصدر لها لائحة تنفيذية وجاء نصه كالآتي:

أصدر مجلس الأمة العديد من القوانين على مختلف الفصول التشريعية إلا أن هناك العديد من القوانين المحالة للوزارة ولم يتم وضع لوائح تنفيذية لها، وأيضا العديد من القوانين التي صدر فيها لائحة تنفيذية مازالت معطلة، ما ترتب على ذلك الكثير من السلبيات وتمت استباحة التعدي على المال العام.

يرجى إفادتي وتزويدي بما يأتي:

1- هل توجد قوانين تم إقرارها بمجلس الأمة وأحيلت إليكم ولم يتم إصدار لائحة تنفيذية لها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فكم يبلغ عددها؟ وما مبررات ذلك؟

2- هل هناك قوانين أقرها مجلس الأمة ولم تتم إحالتها إليكم لعمل اللائحة التنفيذية لها؟ وهل تمت متابعة الأسباب ومعالجتها؟

3- هل توجد قوانين تم إصدار لائحة تنفيذية لها ولم تفعل حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فكم يبلغ عدد هذه القوانين منذ عام 2010 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما أسباب عدم إصدارها؟

4- ما الوضع القانوني لكل من خالف هذه القوانين بسبب عدم صدور لوائحها التنفيذية؟ ومتى سيتم الانتهاء من اللوائح التنفيذية السابقة؟

من جانب آخر أعلن النائب د. وليد الطبطبائي عن تقديمه اقتراحاً بقانون بإضافة بند جديد برقم (4) إلى المادة 43 مكرراً للقانون رقم 12 لسنة 1963م شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وجاءت مواده كالآتي: المادة الأولى: يضاف بند جديد برقم (4) إلى المادة 43 مكرراً من القانون رقم 12 لسنة 1963م المشار إليه نصه كالآتي:

متابعة إصدار الحكومة للوائح التنفيذية للقوانين الصادرة التي وافق عليها مجلس الأمة ونشرت في الجريدة الرسمية، وكذلك مدى التزام الحكومة بالمواعيد المحددة في القانون لإصدار هذه اللوائح، والقرارات اللازمة لتطبيقها.

وليد الطبطبائي

المادة الثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (كويت اليوم).

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يأتي: مجلس الأمة هو السلطة التشريعية في دولة الكويت ويختص بالتشريع والرقابة على تنفيذ السلطة التنفيذية للقوانين، ومع تزايد أعداد القوانين غير المفعلة والقوانين التي لم تصدر لها لائحة تنفيذية بالرغم من إقرارها بمجلس الأمة ونشرها بالجريدة الرسمية، فقد رأى المشرع بإضافة بند جديد برقم (4) إلى المادة رقم (43 مكررا) والتي نصت على «متابعة إصدار الحكومة للوائح التنفيذية للقوانين الصادرة التي وافق عليها مجلس الأمة ونشرت في الجريدة الرسمية، وكذلك مدى التزام الحكومة بالمواعيد المحددة في القانون لإصدار هذه اللوائح، والقرارات اللازمة لتطبيقها».

وبذلك يتمكن المجلس من مراقبة ومتابعة تنفيذ تلك القوانين التي أقرها المجلس والتأكد من تحقيق الغاية المنشودة منها.

خليل عبدالله يسأل وزير المالية عن الوظائف الإدارية والفنية الشاغرة في «المشروعات السياحية»

أعلن النائب د. خليل أبل عن تقديمه سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح بشأن الاستفسار عن شركة المشروعات السياحية من الناحية المالية والإدارية.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي: -1تزويدي بنسخة من الميزانية المدققة والمعتمدة لآخر سنة مالية لشركة المشروعات السياحية محدد فيها نسبة الأرباح والخسائر، ورأس المال طبقاً لآخر تقرير محاسبي.

-2تزويدي بكشف بأسماء أعضاء مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية موضحاً فيه مؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم ومسمياتهم الوظيفية وسنوات الخبرة العملية قبل العضوية ومدة عضويتهم بالشركة، ومخصصاتهم المالية السنوية، مع تضمين نسخة من قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة الحالي.-3تزويدي بنسخة من الهيكل التنظيمي لشركة المشروعات السياحية المعتمد حالياً حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

-4ما المناصب الاشرافية والوظائف الإدارية والفنية الشاغرة بشركة المشروعات السياحية حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما أسباب إبقاء هذه الوظائف شاغرة حتى تاريخه؟ وما تأثير بقاء هذه الوظائف شاغرة على سياسة الشركة الربحية؟

-5تزويدي بكشف يتضمن عدد الموظفين الذين تم تعيينهم في شركة المشروعات السياحية خلال السنوات المالية من (2014/2015) حتى تاريخ ورود هذا السؤال، على أن يتضمن الكشف اسم الموظف والمسمى الوظيفي أو الإشرافي وجنسية الموظف ومؤهلاته العلمية وتخصصه العلمي وسنوات خبرته العملية ومقدار راتبه الشهري، مع إرفاق نسخ من الإعلانات بالصحف المحلية لكل وظيفة من الوظائف الإدارية والفنية والاشرافية التي جرى تعيين المذكورين فيها بالكشف، وفي حال عدم نشر إعلان لأي وظيفة من الوظائف المدرجة بالكشف للمعينين يرجاء توضيح أسباب عدم الإعلان والنشر -إن وجد-.

خليل عبدالله

-6هل خضع المتقدمون للوظائف بمختلف مسمياتهم وتخصصاتهم الوظيفية من إداريين وفنيين وإشرافيين لمقابلات شخصية؟ إذا كانت الإجابة نعم ايرجى موافاتي بنسخ من محاضر وتقارير لجنة المقابلات والوظائف ونسخ من قرارات التعيين لكل وظيفة من الوظائف التي قامت شركة المشروعات السياحية التعيين فيها خلال السنوات المالية من (2014/2015) حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وإذا كانت الإجابة بالنفي لأي وظيفة من الوظائف التي تم تعيين أي من الشاغلين لها فيرجى تبرير عدم خضوعه لاختبار شغل الوظيفة المعنية والآلية التي اعتمدت الشركة بموجبها تعيين الشاغل لها أو رفض تعيينه.

-7هل قامت شركة المشروعات السياحية بالاستعانة بخدمات أشخاص أو توظيفهم بصفة غير رسمية بأي وظيفة من الوظائف حسب الهيكل التنظيمي المعتمد من الشركة سواء بوظائف إدارية أو فنية أو استشارية؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بنسخ من العقود المبرمة معهم، وذكر أسباب الاستعانة بهم بصفة غير رسمية لشغر الوظيفة وتحديد مدة الاستعانة بهم وذلك خلال السنوات المالية من (2012/2013) حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

-8هل لدى شركة المشروعات السياحية خطة واضحة لتطوير خدمات الشركة والنهوض بها من جديد؟ إذا كانت الإجابة نعم ايرجى تزويدي بنسخة من الدراسة أو الخطة الموضوعة وبيان ما إذا كانت معتمدة من مجلس إدارة الشركة أم لا، وإذا كانت معتمدة فمتى تم إقرارها والسير بإجراءاتها؟ وهل هذه الدراسة أو الخطة تم وضعها من داخل الشركة أو تمت الاستعانة بخدمات استشارية من خارجها؟ وإذا كانت الدراسة أو الخطة مقدمة من مكتب متخصص بالخدمات الاستشارية، فيرجى تزويدي بالمستندات الخاصة بالمكتب الاستشاري كافة وبالبيانات كافة التي تتعلق بكيفية اختيار المكتب الاستشاري ونسخة من العقد المبرم معه، وذكر أسباب استبعاد المكاتب الاستشارية الأخرى -إن وجدت-.

لإثبات جدية وزارة الشؤون بإنصاف حقوقهم المالية والإدارية

القحطاني يطالب الخراز بالإسراع في مخاطبة «الديوان» بمطالب المراقبين الماليين والإداريين في «التعاونيات»

طالب رئيس مطالب المراقبين الماليين والاداريين في الجمعيات التعاونية وعضو اللجنة نايف القحطاني وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية سعد الخراز بالاسراع في مخاطبة ديوان الخدمة المدنية بمطالب المراقبين، وذلك لاثبات جدية الوزارة بانصاف المراقبين من ناحية تعديل الكادر المالي اسوة، بالوزارات الاخرى المشابه في المهام.

واكد القحطاني في تصريح صحفي ان اللجنة شكلت بناء على تعليمات وزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح، وذلك لتوحيد جهود المراقبين وسهولة التواصل مع المسؤولين في الوزارة، و مساندتهم باقرار حقوقهم الادارية والمالية المستحقة، منوها جميع مطالب المراقبين حاليا على طاولة وكيل وزارة الشؤون سعد الخراز تنتظر اعتماده لمخاطبة ديوان الخدمة المدنية.

وقال القحطاني ان المراقبين قد سلكوا جميع القنوات الرسمية في اقرار حقوقهم ومطالبهم المستحقة بالتواصل مع المسؤولين في الوزارة ومن ابرزها تعديل الكادر المالي وحقوقهم الادارية والاعفاء عن بصمة الحضور والانصراف ،علما بان الكادر التي تم اقراره سابقا 80 دينار غير مجزي ولم يلجأوا الى التصعيد أواتخاذ خطوات اخرى غير محببة للمراقبين اولا والمسؤولين ثانيا ،فلذلك نتمنى من المسؤولين في الوزارة دعم المراقبين وعدم عرقلة مطالبهم المستحقة ماليا واداريا. وبين القحطاني ان المراقبين لهم بصمة واضحة ومضيئة في مجال العمل التعاوني، حيث شهدت البيانات المالية السنوية للجمعيات التعاونية طفرة في الارباح والمبيعات والايرادات، وذلك منذ استلام المراقبين مهامهم وحتى الوقت الحالي، كما يعتبر المراقبين صمام الامان في حفظ اموال المساهمين.

تتمات

رسالة الأمير

طريق» العمل للسلطتين خلال الفترة المقبلة، مع التركيز - كما اتضح من تصريحات الرئيس القادم - على الأوضاع الإقليمية وتطوراتها المتسارعة، وكيفية التعامل مع هذه الأوضاع الاستثنائية الخطيرة بحكمة وحنكة.

في غضون ذلك أعلن النائب محمد الدلال عزمه التقدم مع مجموعة من النواب، عن التقدم إلى رئيس مجلس الأمة بطلب لتشكيل لجنة من 3 أعضاء، لدراسة وإعداد تقرير بشأن مدى استعداد وجاهزية الدولة، عبر قطاعاتها ومؤسساتها المختلفة لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية، وأي سيناريوهات محتملة.

وقال الدلال ان اهم محطات الفترة الاخيرة خطاب الامير في الافتتاح، وهو تاريخي ومهم يتطلب من مجلس الامة والشعب ان نقف امام الخطاب، لانه يتحدث عن القضية المحورية وهي امن الكويت والخليج والمنطقة.

وبين ان سمو الامير ذكر في خطابه ان لا نغفل عن النيران المشتعلة حولنا، وان نعمل على حماية وطننا، وهذا يتطلب ترجمة الخطاب الى خطوات عملية لدعم الامن والاستقرار وتقوية الجبهة الداخلية، بما يدعم جهود سمو الامير لتوحيد الصف الخليجي.

وذكر انه وجه في السابق اسئلة الى وزراء الداخلية والدفاع والصحة عن استعداداتهم لاي طارئ، ويجب ان يكون لدينا الآن حكومة ادارة مخاطر بسبب الظروف التي تواجهها الكويت والمنطقة، مشددا على ضرورة ان يأتي التشكيل الجديد بحكومة قادرة على مواجهة التحديات والاخطار بمسؤولية واقتدار.

وينص الطلب على انه: جاء في الخطاب السامي لسمو امير البلاد في افتتاح دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الامة بتاريخ 24 اكتوبر الماضي التأكيد على ضرورة الاهتمام بالامن والاستقرار في ظل التطورات والاخطار الاقليمية والدولية واهمية العمل على تحقيق ذلك.

واشار إلى ان سموه اكد في كلمته التالي «ونحن في الكويت هذا البلد الآمن نحمد الله ونشكره على نعمة الامن والامان والاستقرار والرخاء التي ننعم بها والتي يتوجب علينا دائما استذكارها والمحافظة عليها، وعلينا الا نغفل لحظة واحدة عن النيران المشتعلة حولنا والمخاطر التي تهدد مسيرتنا، والكوارث التي تطرق ابوابنا، وواجبنا جميعا وعلى وجه الخصوص انتم في مجلس الامة العمل على حماية وطننا من مخاطر الفتنة الطائفية وتحصين مجتمعنا ضد هذا الوباء الذي يفتك بالشعوب حولنا، واجبنا جميعا الحرص على وحدتنا الوطنية وصيانتها وتعزيزها، فهي عماد الجبهة الداخلية ودرعها الواقي وسورها الحامي، إن الامن هو الاساس الذي تعتمد عليها وتنتظم حوله سائر الاهتمامات والخدمات، وإذا انعدم الامن تتعطل الحياة العامة، فليكن امن الكويت واستقرارها هو الهم الاول والشغل الشاغل لنا جميعا ولتكن وحدتنا الوطنية غايتنا الاولى وهدفنا الاعلى».

و بناء ما اشير إليه في خطاب صاحب السمو، ونظرا لاهمية تحقيق الامن والاستقرار، لذا يرجى التكرم بعضر الطلب القائم على المجلس الموقر، باعتبار الطلب من ضمن اولويات مجلس الامة، وبتشكيل لجنة ثلاثية من اعضاء المجلس، تكلف بدراسة وإعداد تقرير بشأن مدى استعداد وجاهزية الدولة عبر قطاعاتها ومؤسساتها المختلفة لمواجهة التحديات الامنية الداخلية والخارجية، ومتطلبات تحقيق الامن والاستقرار وإجراءات تعزيز الجبهة الداخلية لمواجهة الاخطار المحتملة في ظل الدستور والقانون، كما يتطلب ان يتضمن التقرير ادوار مجلس الامة في تحقيق متطلبات الامن والاستقرار، إضافة إلى التوصيات العامة في التقرير، على ان تقدم اللجنة تقريرا بذلك للمجلس في فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ اعتماد الطلب من المجلس.

ووقع على الطلب بالإضافة الى الدلال، النواب كل من: خالد الشطي، مبارك الحريص، علي الدقباسي، عادل الدمخي، أسامة الشاهين، يوسف الفضالة، راكان النصف، جمعان الحربش، وطلال الجلال.

من جهته اكد النائب خليل ابل اننا حاليا نمر باوضاع اقليميه حرجه، وهناك رساله مقدمه من سمو الامير لرئيس مجلس الامه، وان فحوى الرساله هي ان علينا القيام بواجبنا وتحمل مسؤولياتنا تجاه مايدور في الاوضاع الاقليميه، مبينا اننا نضع ثقتنا بالدبلوماسيه الكويتية ونعم قرار سمو الامير.

وتابع «جميعنا ككويتيين نلتف حول شرعيتنا ونمضي تحت قيادة سمو الامير، مشددا على تحمل واجبنا والشعور بالمخاطر الاقليميه حولنا وعلينا تحصين جبهتنا الداخلية، ومحذرا من ان هناك ماجورين في وسائل التواصل الاجتماعي هدفهم بث السموم في المجتمع

وشدد أبل على مؤسسات الدولة في التصدي لهم، لافتا انه في حال حدوث اي شي للبلاد سيحرق الجميع مستشهدا بحادثة الغزو وان الاجواء كانت مشحونه بشكل كبير كالتي تدور حاليا.

من جهته قال النائب وليد الطبطبائي إنه «ليس لدينا خوف، ولا يوجد لدينا هاجس حل المجلس فالأمور عادية والاوضاع في الكويت هادئة» . فيم شدد النائب عادل الدمخي على أهمية «المحافظة على دولة المؤسسات، ولنجتمع سويا على العدالة والإصلاح، وإلا فإن البديل هو البلطجة والتعدي على الحقوق والفوضى المدمرة.

وفاة بن مقرن

(واس)، ان نائب امير منطقة عسير «كان في جولة تفقدية لعدد من المشاريع بمدينة ابها (تتبع عسير)، يرافقه مسؤولون في المنطقة على متن مروحية قبل فقدان الاتصال بها».

اضافت أن الجهات المختصة عثرت على حطام المروحية «وتجري عمليات بحث عن ناجين»، من دون مزيد من التفاصيل.

والأمير منصور من مواليد الرياض عام 1974، وعُين في الـ25 من عمره في إمارة المدينة المنورة عندما كان والده أميرا لها عام 1999، إضافة إلى مرافقته لوالده عندما كان أميرا لمنطقة حائل ثم المدينة المنورة.

كما عين مستشارا للعاهل السعودي برتبة وزير منذ عام 2015، وهو أيضا نائب مجلس إدارة مؤسسة البيان للتعليم الخيرية «جامعة الأمير مقرن حاليا»، ومتزوج من الأميرة نورة بنت سعود بن فهد بن عبد العزيز آل سعود.

وقبل ساعات من سقوط الطائرة، نشر الأمير السعودي فيديو على صفحته في «تويتر» خلال جولته التفقدية.

من جهة أخرى أشارت أنباء أمس إلى اعتقال مؤسس واحدة من أكبر شركات السياحة في المملكة.

وهبط سهم مجموعة «الطيار» للسفر السعودية بنسبة عشرة بالمئة بعد دقائق من بدء التداول، بعد أن نقلت الشركة عن تقارير إعلامية قولها إن السلطات أوقفت ناصر بن عقيل الطيار الذي لا يزال عضواً بمجلس إدارة الشركة.

ولم تذكر الشركة مزيداً من التفاصيل، لكن صحيفة «سبق» الإلكترونية الاقتصادية التي تربطها صلات وثيقة بالحكومة، ذكرت أن الطيار اعتقل في إطار تحقيق تجريه هيئة عليا جديدة لمكافحة الفساد يرأسها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وتحدث صحيفة عكاظ السعودية في صفحتها الأولى أمس، رجال الأعمال أن يكشفوا عن مصادر أصولهم، قائلة في عنوان باللون الأحمر «من أين لك هذا؟»، وذكرت صحيفة الشرق الأوسط، أنه تم إعداد قائمة بأسماء الممنوعين من السفر، وإن قوات الأمن في بعض مطارات المملكة تمنع الطائرات الخاصة من الإقلاع بدون تصريح.

وأكد مسؤولون سعوديون إن من بين المعتقلين 11 أميراً وأربعة وزراء حاليين وعشرات الوزراء السابقين.

وقال مسؤول سعودي لرويترز إن من بين الاتهامات الموجهة لهم غسل الأموال وتقديم رشى وابتزاز بعض المسؤولين واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية.

وقد توفي برفقة الأمير بن مقرن أيضا كل من: وكيل إمارة عسير سليمان بن محمد بن سليمان الجريش، الذي كان قد عُين في منصبه هذا في 24 نوفمبر 2014.

ويحمل الجريش شهادة بكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة الملك عبدالعزيز، وماجستير في القانون الجنائي من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ودبلوم إدارة عامة من معهد الإدارة العامة. وقد شارك الجريش في عدد من الدورات التدريبية في مجال الإدارة والتطوير الإداري والتخطيط والتحقيق الإداري والجنائي والاستشارات الشرعية والقانونية والإدارية.

وبينهم أيضا: محافظ محايل عسير محمد بن سعود بن عبدالعزيز ابو نقطة المتحمي، الذي صدر قرار تعيينه بهذا المنصب في 19 مايو 2015.

وأمين منطقة عسير صالح القاضي، وهو الرئيس الأعلى لـ33 بلدية في المنطقة. والقاضي حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الزراعية من جامعة الملك فيصل بالأحساء.

وكذلك: مدير عام فرع الزراعة بمنطقة عسير المهندس فهد بن سعيد الفرطيش، والذي عين في هذا المنصب في 28 أغسطس 2011. وقبل هذا المنصب كان الفرطيش مديرا عاما لفرع الزراعة بمنطقة نجران.

ومن المرافقين أيضا الذين توفوا في حادث تحطم الطائرة، سعود السهلي المرافق الشخصي للأمير منصور، والنقيب عبدالله الشهري، وخالد بن حميد رئيس المراسم بإمارة منطقة عسير.

كما توفي في الحادث قائد الطائرة النقيب نايف وصل الله الربيعي، وهو من مواليد محافظة الطائف. درس في الطائف، والتحق بالعمل في عدد من القطاعات برتبة ملازم أول.

شارك الربيعي في حرب السعودية والحوثيين عام 2009 في منطقة جازان، ثم عاد إلى محافظة خميس مشيط، ليشارك مرة أخرى في العمليات العسكرية ضمن القوات المشاركة في جازان.

عاد الربيعي من دورة في الولايات المتحدة الأميركية قبل شهر، ليلقى حتفه أثناء تحطم الطائرة في منتزه السحاب بمنطقة السودة التابعة لأبها.

من جهة أخرى أعلنت السلطات السعودية تجميد الحسابات البنكية للموقوفين في قضايا الفساد، حسبما ذكرت وزارة الإعلام.

وأضافت الوزارة أن «كل الأصول والممتلكات التي تشملها تحقيقات الفساد ستسجل باسم الدولة».

وكان الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز قد أعلن تشكيل لجنة جديدة لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وأوقفت اللجنة 11 أميرا، من بينهم الملياديرالوليد بن طلال، وأربعة وزراء حاليين وعشرات من الوزراء السابقين.

وفي تحرك منفصل، عزل الملك سلمان وزير الحرس الوطني، وقائد القوات البحرية.

وقال النائب العام السعودي في بيان إن «المشتبه بهم يملكون الحقوق ذاتها والمعاملة ذاتها كأي مواطن سعودي».

وأضاف النائب العام أن «منصب المشتبه به أو موقعه لن يؤثر على تطبيق العدالة».

وتتمتع لجنة مكافحة الفساد بصلاحية إصدار مذكرات اعتقال بحق أفراد وفرض حظر السفر.

وذكرت قناة «العربية» الإخبارية السعودية أن تحقيقات جديدة فتحت بشأن ملف سيول جدة في عام 2009، والتحقيق في قضية وباء كورونا الذي انتشر في عام 2012.

خادم الحرمين

أضاف الحريري: «إيران تسيطر على المنطقة، وعلى القرار في سوريا والعراق واليمن».

وفي إشارة إلى التعاون بين طهران وحزب الله، أعلن أن «إيران وجدت في بلادنا من تضع يدها بيدهم».

من جهة أخرى أعلنت المملكة العربية السعودية، عن قائمة تضم 40 قياديا حوثيا مطلوبين بتهمة الإرهاب.

كما رصدت المملكة مكافآت للإبلاغ عن قيادات الحوثيين تتراوح بين 5 إلى 30 مليون دولار، وحددت 30 مليون دولار مقابل أي معلومات للقبض على عبد الملك الحوثي، و20 مليون دولار مقابل معلومات للقبض على القيادي الحوثي، صالح الصماد.

«التحالف»

استهداف الرياض"، مؤكداً أن صواريخ الحوثيين لم تكن في ترسانة الجيش اليمني».

من ناحيته أكد وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، الاثنين، أن المملكة العربية السعودية لن تسمح بأي تعديات تستهدف أمنها.

وقال الجبير إن التدخلات الإيرانية تضر بأمن دول الجوار وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

علماء

الأدوية، وتوفيرها طرقا علاجية جديدة للعديد من الأمراض.

وأوضح شهاب الدين أنه في مجال التربية فاز الدكتور صوما بوجودة من لبنان، عن أبحاثه المميزة في مناهج وأساليب تطوير تعليم العلوم والرياضيات في العالم العربي، بينما فاز في مجال الفنون والآداب الدكتور نبيل مطر من لبنان عن دراسته «المخطوطات والمطبوعات باستخدام المنهجية المقارنة الحديثة».

وذكر أنه في مجال «الكيمياء» فاز الدكتور عمر ياغي من الأردن، عن أبحاثه في تطوير علوم تكوين هياكل كيميائية من الجزئيات كلبنات أساسية. أما في مجال التراث العلمي العربي والإسلامي، ففاز الدكتور مارون خليل من لبنان، عن كتابه «تاريخ الفكر العلمي العربي وعلم المنطق والفلسفة».

وفيما يخص جائزة «الإنتاج العلمي»، بين أن خمسة باحثين كويتيين فازوا بها هذا العام، إذ فاز في مجال الطبيعية والرياضيات الدكتور طلال العازمي، الذي نشر 23 بحثا في دوريات محكمة، وشارك في 7 مؤتمرات عالمية، بينما فاز في مجال العلوم الهندسية الدكتور ماجد الديحاني الذي نشر 25 بحثا علميا في دوريات محكمة، وشارك في 7 مؤتمرات عالمية.

ولفت إلى أنه في مجال العلوم الطبية والطبية المساعدة، فاز الدكتور رائد الروغاني الذي نشر 72 بحثا علميا في دوريات محكمة، وشارك في 68 مؤتمرا عالميا. وفي مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فاز الدكتور فايز الظفيري الذي نشر 25 بحثا علميا في دوريات محكمة، وقدم 9 أبحاث في مؤتمرات علمية.

وأفاد شهاب الدين بأنه في مجال العلوم الإدارية والاقتصادية، فاز الدكتور مشاري الفريح الذي نشر 30 بحثا علميا في دوريات محكمة، وألف كتابين في مجال المحاسبة المالية م، شيرا إلى أن هذه الجائزة حجبت في مجال العلوم الحيوية.

وأكد أن المؤسسة تهدف من خلال هذه الجوائز تحقيق رسالتها المتمثلة في تحفيز ودعم القدرات البشرية والاستثمار في تنميتها، عبر مبادرات تساهم في بناء قاعدة صلبة للعلم والتكنولوجيا والإبداع وتعزيز البيئة الثقافية وتشجيع الباحثين، وتعزيز العطاء والإنتاج العلمي المتميز محليا وعربيا ودفع عملية التنمية في الوطن العربي.

وأنشئت جائزة «الكويت» عام 1979 تماشيا مع أهداف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وتحقيق أغراضها في دعم الأبحاث العلمية بمختلف فروعها وتشجيع العلماء والباحثين العرب. أما جائزة «الإنتاج العلمي» فأنشئت عام 1988، تحقيقا لمبادرة سمو أمير البلاد بتكريم الكويتيين الذين يحملون درجة الدكتوراه في مختلف حقول المعرفة، مستهدفة تشجيع العلماء والباحثين الشباب من الكويتيين، على زيادة متابعتهم لأبحاثهم التي تتوجه إلى خدمة المجتمع.

وفد أمني

وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن المنافذ اللواء منصور العوضي، ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون المالية بالتكليف وليد الصانع وعدد من كبار القيادات الأمنية.

أردوغان يزور

حضور فصائل كردية سورية مؤتمرا للسلام ترعاه روسيا والمقرر في 18 نوفمبر تشرين الثاني.

واتخذ البلدان الأسبوع الماضي خطوة تجاه حل أزمة واردات بعد أن رفعت موسكو القيود على استيراد الطماطم التركية.